تقدير علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

دراسة قياسية للفترة (2018/1990)

Estimating the relationship of private consumer spending to some macroeconomic variables in Algeria. study for the period (1990/2018).

يونس عنانة [1]، محمد كريم قروف [2*]

[1] جامعة أم البواقي، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين (الجزائر)، younes.anana@univ.oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي، مخبر الابتكار والهندسة المالية (INIF) (الجزائر)، Karimguerrouf@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/12 تاريخ القبول: 2021/07/05 تاريخ النشر: 2021/07/31

ملخص:

إنطلقت فكرة هذه الدراسة من عدة معطيات كان أبرزها محاولة طرح تفسير علمي ومنطقي لعلاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2018/1990)، وتكمن أهمية الموضوع في كون الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس لتلك المتغيرات. وقد أوضحت النتائج المستخلصة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص وبين الناتج المحلي الحقيقي الخاص، ومستويات التضخم والإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي للسنة السابقة، وعلاقة سالبة ليس لها معنوية إحصائية بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومعدلات التوظيف، والإيرادات الحكومية غير النفطية. وهو ما يدفع نحو ضرورة المحافظة على السلوك الاستهلاكي مع توجيهه، وزيادة مساهمته في التنمية.

كلمات مفتاحية: استهلاك الخاص؛ ناتج؛ تضخم؛ توظيف؛ إيرادات حكومية.

Abstract:

The idea of this study stemmed from several data, the most prominent of which was an attempt to present a scientific and logical explanation of the relationship of consumer spending to the macroeconomic variables in the Algerian economy during the period (1990-2019), and the importance of the topic lies in the fact that private consumption is the main driver of these variables. The results obtained showed that there is a positive and statistically significant relationship between private consumption spending and the real

* المؤلف المرسل

GDP of the private sector, inflation levels and real private final consumption spending for the previous year, and a negative and statistically insignificant relationship between private consumption spending and employment rates, and non-oil government revenues. This is what drives the necessity of preserving consumer behavior while directing it, and increasing its contribution to economic development.
Keywords: *consumption; GDP; Inflation; Employment; Government revenue.*

1. مقدمة:

إن دراسة نظريات الاستهلاك لها أهمية بالغة من جوانب متعددة، لعل أهمها هو تفسير السلوك الاستهلاكي أو المتغيرات المؤثرة في حجم الاستهلاك بما يساعد متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية في فهم طبيعة النشاط الاقتصادي، ويمثل الإنفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى الانفاق الاستثماري والحكومي وصافي التعامل مع الخارج أهم مكونات الطلب الكلي عند تحديد مستوى الدخل في الفترة القصيرة، حيث تنبع أهمية هذه النفقات من تأثيرها على الناتج المحلي والعمالة في الاقتصاد الوطني في المدى القصير، ولهذا نرى أنه عند زيادة الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات أو إنخفاض الواردات سيزداد الناتج المحلي.

كما يعدّ الانفاق الاستهلاكي الخاص أيضاً من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي ناقشتها العديد من المدارس والنظريات الاقتصادية الكلاسيكية أو المعاصرة؛ كونه يشكل النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدى عدد من الدول، حيث شرعت كثير من الدراسات الحديثة في مواجهة تحديات الاستهلاك الخاص وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وهو ما يتطلب دراسة وتحليل هذا المتغير بالاقتصاد الجزائري ومعرفة أبعاده، وكذا معرفة قنوات تأثيره في مفاصل الاقتصاد ككل، وبيان أبرز قنوات تحفيزه، وأهم العوامل والمتغيرات الكلية المؤثرة فيه، وكيفية معالجة تحدياته.

إشكالية الدراسة:

يرتكز السؤال الرئيسي لهذه الورقة البحثية وفقاً للطرح السابق في مايلي: ما طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفاق الاستهلاكي الخاص وكل من معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، والايرادات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري في الأجل الطويل ؟.

فرضية الدراسة:

تم إعتماد الفرضيات التالية في البحث، وهي:

- يرتبط الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الجزائري بعلاقة موجبة مع معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية غير النفطية.
- يرتبط الاستهلاك الخاص بعلاقة موجبة مع مستويات الأسعار.
- يرتبط الاستهلاك الخاص بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- التعريف بأهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي الخاص.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الانفاق الاستهلاك الخاص وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني في الأجل الطويل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة الانفاق الاستهلاكي الخاص وإبراز علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية من كونها شرطاً ضرورياً لتقييم وفهم طبيعة الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الانفاق الاستهلاكي يشكل أحد أهم مكونات الدخل المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى أنه يتوقع من الدراسة المساهمة في تحديد مواطن الخلل وعدم الاستقرار والمساعدة على صياغة الإصلاحات الناجحة والمبادرات التي تعزز عوامل النمو الاقتصادي في الجزائر، بما يسمح ببناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة متوازنة إقتصادياً، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأعوانه وأنشطته المختلفة. التي تضمن استمرارية النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي التحليلي للكشف عن العلاقة الموجودة بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي الخاص بالاقتصاد الجزائري (الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، والإيرادات الحكومية)، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وتحديد اتجاهاتها. وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية لإختبار العلاقات المشتركة بين المتغيرات في الأجل الطويل.

2. مفهوم الانفاق الاستهلاكي الخاص:

يعدّ الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي لأي بلد، وهو أيضا أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع؛ ولذلك يعكف الكثير من الباحثين على معرفة سلوك المستهلك والعوامل المختلفة المؤثرة في هذا السلوك، وأهم المحددات المشكلة لدالة الاستهلاك الخاص (النويصر و البكر، 2018، صفحة 4)، ويمكن التطرق لبعض الجوانب المفسرة لمفهوم لهذا المتغير في النقاط التالية:

1.2 تعريف الانفاق الاستهلاكي الخاص:

يقصد بالاستهلاك حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدمها استخداماً نهائياً. أي أنه هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل الذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك (الوادي، 2007، صفحة 225). وقد تم تعريفه بقاموس علم الاقتصاد على أنه عملية إتلاف السلع والخدمات بعد إشباع حاجيات الأشخاص من هذه السلع والخدمات. (Cotta, 1975, p. 124)

ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه يمثل كمية السلع والخدمات التي تسمح بتلبية الاحتياجات الآنية الأعوان الاقتصاديين، ويمثل الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية (الحاج، 2005، صفحة 206)، بالاضافة إلى أنه العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم وتؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على وجود المنفعة والقيمة، فالفرد الذي يستهلك مادة ما يعمل في الواقع للقضاء على قيمة تلك المادة (حسين، 2005، صفحة 327). والانفاق الاستهلاكي هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات، والتي يمكن استعمالها في الفترة القصيرة، وعملية الاستهلاك ليست مقتصرة فقط على الأفراد، ولكن على كل الأعوان الاقتصاديين. (خالف، 2007، صفحة 142)

كما يمكن النظر إلى الاستهلاك من عدة وجهات نظر، فمن ناحية الاقتصاد الكلي، يمكن للمحاسبة الوطنية أن تحلل تدفقات السلع والخدمات المتاحة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة باستخدام المعطيات الكلية، ومن ناحية الاقتصاد الجزئي فإن تدفقات السلع والخدمات المستهلكة تؤخذ على أساس أولويتها في المخطط الإنفاقي الأسري. ومن الناحية النظرية يأخذ البعض سلوك الأفراد بعين الاعتبار في اهتمامهم بتوزيع الثروات بين الاستهلاك والاستعمالات الأخرى. (معوشي، 2007، صفحة 4)

2.2 العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك:

بالرغم من تأكيد العلاقة القوية بين الدخل والاستهلاك، وتضمينها في ما يسمى بدالة الاستهلاك

الكلي. إلا أن الحقيقة أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الإستهلاك وبالتالي تؤدي إلى إنتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار، فتؤدي إلى زيادة الاستهلاك أو إنتقال دالة الاستهلاك إلى اليمين، فتؤدي إلى إنخفاض الإستهلاك. ونذكر من هذه العوامل:

2.1.2 الثروة:

وتعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، وتعتبر الثروة ذات تأثير إيجابي على الاستهلاك. فإذا افترضنا أن فردا يمتلك أسهما في السوق المالي، فعند ارتفاع أسعار الأسهم يشعر الفرد أن ثروته قد ازدادت فيما لو باع تلك الأسهم. وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات إستهلاكه، حتى ولولم يتغير دخله الشهري. لأنه غير مرتبط بالدخل، حيث يعتمد هذا المستهلك على ثروته وهي بمثابة قوة شرائية كامنة تدفعه نحو زيادة استهلاكه. (الوزني و الرفاعي، 2006، صفحة 166)

2.2.2 مستوى الأسعار:

تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الأسعار السائد، فعند إرتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للثروة، وبالتالي تقل معدلات الإستهلاك. فعلى سبيل المثال إذا ارتفعت الأسعار بنسبة 5 % ستنخفض القوة الشرائية للسند الحكومي مثلاً، والذي يمتلكه أي فرد بنسبة 5 %، وبالتالي ينعكس هذا على شراء كميات أقل من السلع والخدمات. وإذا قلت معدلات الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود ستزداد. وهناك بعض الحالات لا ينطبق عليها هذا القانون، حيث تتجه الكمية المطلوبة إلى الزيادة مع ارتفاع السعر والنقصان مع انخفاض السعر، أي علاقة طردية بين السعر والكمية المطلوبة، ومن هذه الحالات الاستثنائية سلع التفاخر والمباهاة والسلع الضرورية والأكثر إلحاحاً. (كاظم و المعلم، 2001، صفحة 5)

2.3.2 معدلات الفائدة:

تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز للإدخار، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للإستهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الإدخار، أي بمعنى إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات. وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى تشجيع الادخار ومنه الانخفاض في مستوى الاستهلاك. وهو ما يجعل من الاستهلاك مفهوما منافسا للادخار، حيث يعتبر الادخار تأجيلا للاستهلاك في الوقت الحاضر إلى إستهلاك مستقبلي، ولابد من تحقيق موازنة معقولة بين الاثنين تؤدي إلى الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب. (معوشي، 2007، صفحة 13)

2.4.2 التوقعات:

تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الإستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة دخله في العام القادم فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات في الحاضر، على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن كميات أكبر، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما زاد استهلاك الأفراد، والعكس صحيح التوقعات المتشائمة تميل لتقليل الإستهلاك.

2.5.2 الآثار الديموغرافية:

إن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الإستهلاك. إلا أن البعد السكاني للإستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه إلى التوزيع العمري للسكان، والبعد التعليمي والثقافي وغيرها. وبالرغم من أن الزيادة السكانية تعني زيادة الإستهلاك في المطلق، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لهم يخلق أنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار، مما يعني زيادة حجم الإستهلاك، إذ يمكن معرفة ثقافة المجتمع من خلال أساليب حياة الأفراد وعاداتهم ودياناتهم وطموحاتهم العامة، فدورها جد مهم في تحديد السلوك الاستهلاكي. (الغدير و الساعد، 1997، صفحة 247)

إن دراسة وتفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص، بالإضافة إلى الإلمام بالعوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك، سوف تضفي أهمية على دراسة الخصائص الرئيسية لدالة الاستهلاك وتحديد علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهو ما تم من خلال نظريات أو فرضيات دوال الاستهلاك الحديثة، حيث تم إدخال عدة تحسينات على دالة الاستهلاك الكلية الكينزية السابقة، عن طريق الأخذ بعين الإعتبار عدد من العوامل المؤثرة التي أدخلت على علاقة الاستهلاك بمختلف المتغيرات. والتي تحاول من خلاله هذه الدوال إعطاء التفسيرات البديلة للعلاقة التي تربط بين الاستهلاك الخاص وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني في الأجل الطويل.

3. علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وفق النظرية الاقتصادية:

يعتبر الاستهلاك الخاص أحد أهم المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد فهو يعتبر المكون الجوهري في الطلب الكلي، ومن ثم فإن أي تقلب في مستواه سيؤثر على النشاط الاقتصادي عامةً.

3. 1 الاستهلاك الخاص والنمو الاقتصادي:

توصلت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى وجود ارتباط وثيق بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ومستوى النمو الاقتصادي، إذ يعد المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى، في

حين أن الاقتصادات النامية على نقيض ذلك، حيث إن اعتمادها على السلع والخدمات المستوردة قد لا يمثل قيمة مضافة لاقتصاداتها. وغالبا ما تشير معدلات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص إلى مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث إن مساهمته الكبيرة في الطلب الكلي تؤثر على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وبناء على مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص الكينزي الذي يقيس العلاقة بين الاستهلاك الخاص وتأثيره على معدلات النمو الحقيقي للقطاع الخاص، فإن انخفاض الطلب الكلي غالبا ما يكون ناتجا عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في مستوى الإنتاج، ومن ثم انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يدخل الاقتصاد في حالة من الركود. وهذا ما يعني أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل أو الناتج هي علاقة تناسبية. (صخري، 2008، صفحة 162)

3. 2 علاقة الاستهلاك الخاص بمعد لات البطالة:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن مشكلة البطالة يمكن مواجهتها بطريقة مباشرة من خلال السياسات الحكومية المعروفة وهي السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية التوسعية، وتنطوي السياسة المالية التوسعية على قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص أو التقليل من الضرائب بهدف حفز الاقتصاد وزيادة الإنتاج، وبالتالي التقليل من البطالة. (بشرار و تهتان، 2001، صفحة 9)

كما ترتبط معدلات البطالة المرتفعة في الغالب بإنفاق استهلاكي منخفض نتيجة لانخفاض الدخل المتاح للإنفاق؛ لذا من المهم التركيز على رفع معدلات التوظيف، والمحافظة على استدامة النمو الاقتصادي. وغالبا ما يتبع زيادة الطلب على السلع والخدمات بارتفاع في معدلات التوظيف. ويكثر الطلب على السلع والخدمات في موسم الإجازات، وتلجأ حينها أغلب المتاجر إلى عرض وظائف موسمية لتلبية الطلب على السلع والخدمات. وبسبب هذه الوظائف يرتفع معدل إنفاق الأسر، ويتبعه ارتفاع في معدل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص. (النويصر و البكر، 2018، صفحة 14)

3. 3 علاقة الاستهلاك الخاص بالإيرادات الحكومية غير النفطية: تعتمد معظم الدول في جزء كبير من إيراداتها على الضرائب، والتي تتأثر بمستويات استهلاك الأفراد. وتعد ضريبة الدخل والاستهلاك أحد أهم الضرائب التي من الممكن أن تؤثر تأثيرا مباشر في الإستهلاك، أي أن ارتفاع الإستهلاك الخاص قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية. وعليه، يرجع السبب الرئيس للعلاقة الموجبة بين الإيرادات الحكومية

غير النفطية والإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى زيادة مداخيل الضرائب. لذا فلابد من المحافظة على السلوك الاستهلاكي وتوجيهه نحو الزيادة عن طريق نشر الوعي الاستهلاكي والرفع من مستوى المحتوى المحلي من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التنمية الإقتصادية وتقليص التدفقات المالية للخارج عن طريق الواردات.

3. 4 علاقة الاستهلاك الخاص بالإيرادات الحكومية غير النفطية:

لقد اختلفت وجهات النظر حول اسباب التضخم تاريخياً، إلا أن نظرية التضخم ظهرت بشكل واضح منذ ظهور النظرية الكمية وحتى التطورات في منحنى فيلبس، وبالتالي يصعب وضع تفسير وحيد وصحيح للعملية التضخمية، كما أن هناك ترجيحاً لبعض العوامل دون غيرها في ظل الظروف التاريخية (عبد الفضيل، 1982، صفحة 1). والتحليل الاقتصادي الكلي الحديث يستخدم تعبير الصدمات التضخمية **(Inflationary Shock)** لتوضيح العوامل والمتغيرات المختلفة التي تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أما بخصوص طبيعة العلاقة الرابطة بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بينهما؛ بدليل أنه وفي الفترة القصيرة يؤدي ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص غالبا إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ولكن في الأجل الطويل ومع استمرار ارتفاع مستويات الأسعار تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للاستهلاك، أي انخفاض مستوى القوة الشرائية على السلع والخدمات.

4. الدراسة القياسية:

تمت الاستعانة ببعض أساليب النمذجة المناسبة لقياس وتحليل علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وفق الآتي:

4. 1 التعريف بمتغيرات الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام متغير الاستهلاك الخاص كمتغير تابع، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص للتعبير عن معدلات النمو، ومستويات التوظيف ومعدلات التضخم، والإيرادات غير النفطية كمتغيرات مستقلة، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (1): التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة.

رمز المتغير	اسم المتغير	وحدة القياس	الفترة الزمنية	مصدر البيانات
CPR	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	مليار دينار	من سنة 1990 إلى سنة 2018	معطيات الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع الإلكتروني: http://www.ons.dz
GDP	الناتج المحلي الحقيقي الخاص	مليار دينار	من سنة 1990 إلى سنة 2018	
R	إيرادات الحكومية غير النفطية	مليار دينار	من سنة 1990 إلى سنة 2018	
INF	معدل التضخم	نسبة مؤوية	من سنة 1990 إلى سنة 2018	
EMP	معدلات التوظيف	نسبة مؤوية	من سنة 1990 إلى سنة 2018	

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على المتغيرات محل الدراسة.

4. 2 دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

نعني باستقراريه السلسلة الزمنية تذبذب بياناتها حول متوسط ثابت للسلسلة وعدم وجود تغير في تباينها، وتستخدم عدة اختبارات لتوضيح فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، إلا أن أكثرها شهرة هو اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller test (ADF، وبما أن العملية العشوائية قد تتضمن الحد الثابت أو الاتجاه الزمني فإن هناك ثلاث أشكال مختلفة للإختبار، كما هو موضح في الجدول رقم (02) أدناه:

الجدول 2: نتائج دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة.

المتغير	الاختبار	المستوى			الفرق الأول		
		الاختبار بحد ثابت	الاختبار بحد ثابت و اتجاه	الاختبار بدون حد ثابت و بدون اتجاه	الاختبار بحد ثابت	الاختبار بحد ثابت و اتجاه	الاختبار بدون حد ثابت و بدون اتجاه
CPR	**ADF**	2.661945 (1.0000)	-1.274671 (0.8709)	1.574132 (0.9683)	-0.930400 (0.7626)	-2.246344 (0.7626)	0.335307 (0.7750)

	PP	6.748877 (1.0000)	1.456187 (1.0000)	12.36734 (1.0000)	-0.619086 (0.8504)	-2.185096 (0.4783)	0.806283 (0.8807)
GDP	ADF	0.357437 (0.9770)	-3.566256 (0.0515)	2.238934 (0.9922)	-7.599326 (0.0000)	-7.642841 (0.0000)	-6.460101 (0.0000)
	PP	1.321455 (0.9981)	-3.432528 (0.0672)	2.823790 (0.9981)	-8.350049 (0.0000)	-9.611641 (0.0000)	-6.437928 (0.0000)
R	ADF	4.608876 (1.0000)	2.172662 (1.0000)	5.193268 (1.0000)	-2.827423 (0.0677)	-4.824814 (0.0037)	1.495789 (0.9623)
	PP	8.255598 (1.0000)	2.351875 (1.0000)	12.02051 (1.0000)	-2.890320 (0.0597)	-3.281597 (0.0907)	-2.067340 (0.0392)
INF	ADF	-1.512671 (0.5126)	-1.781067 (0.6868)	-1.456549 (0.1327)	-5.393073 (0.0002)	-5.413552 (0.0008)	-5.370592 (0.0000)
	PP	-1.457298 (0.5400)	-1.820340 (0.6677)	-1.455730 (0.1329)	-5.479643 (0.0001)	-5.848198 (0.0003)	-5.421345 (0.0000)
EMP	ADF	-0.270176 (0.9175)	-2.139722 (0.5027)	0.853776 (0.8891)	-3.685418 (0.0103)	-3.680003 (0.0414)	-3.626490 (0.0008)
	PP	-0.632435 (0.8477)	-2.216831 (0.4626)	0.596039 (0.8392)	-3.630868 (0.0118)	-3.637074 (0.0452)	-3.571706 (0.0009)

المتغير	الاختبار	الفرق الثاني		
		الاختبار بحد ثابت	الاختبار بحد ثابت و اتجاه	الاختبار بدون حد ثابت و بدون اتجاه
CPR	ADF	-5.888981 (0.0001)	-5.791567 (0.0004)	-5.330377 (0.0000)
	PP	-7.457206 (0.0000)	-7.917314 (0.0000)	-5.114949 (0.0000)
R	ADF	-5.379428 (0.0002)	-5.507749 (0.0010)	-5.721334 (0.0000)
	PP	-3.241313 (0.0288)	-2.850205 (0.1935)	-3.571628 (0.0009)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews 9.0**.

يتبن من خلال الجدول رقم (2) بعد تطبيق اختباري ديكي فولر المطور ADF وفيلبس وبيرون PP، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص GDP، معدل التضخم INF، ومعدلات

التوظيف EMP مستقرة عند الفرق الأول وفهي متكاملة من الدرجة الأولى (1) I، وأن سلسلة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي CPR وسلسلة الإيرادات الحكومية غير النفطية R مستقرة عند الفرق الثاني فهي متكاملة من الدرجة لثانية (2) I مما يدل على عدم وجود تكامل متزامن لهذه المتغيرات على المدى الطويل.

4. 3 أثر الإنفاق الإستهلاكي الخاص على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (2018/1990):

4. 1.3 تحديد فترة الإبطاء المثلى: لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (Lag) نستخدم عدة معايير، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): نتائج تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-786.2650	NA	1.87e+20	60.86654	61.10848	60.93621
1	-633.2380	235.4261*	1.03e+16	51.01831	52.46996*	51.43633
2	-601.7085	36.38026	7.94e+15*	50.51604	53.17739	51.28241*
3	-574.0611	21.26722	1.35e+16	50.31239*	54.18346	51.42712

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews 9.0**.

من خلال الجدول رقم **(3)** ووفقا لمعيار إختيار أمثل فترة إبطاء اتضح أنه فترة الإبطاء **1 (Lag =1)** هي فترة الإبطاء المثلى لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي **var**.

2.3.4 نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

يعتمد اختيار نموذج الدراسة على طبيعة المتغيرات المستخدمة ودرجة تكاملها، فإذا كانت متغيرات البحث متكاملة من نفس الرتبة في الفرق الأول أو الثاني يمكن استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، أما إذا كانت المتغيرات مختلفة في درجة تكاملها (خليط من درجة التكامل) يكون منهج اختبار الحدود ملائم، في حين إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى يمكن تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى مباشرة وتكون النتائج صحيحة وغير مزيفة، ولكن نظرا إلى نتائج اختبارات استقرارية متغيرات النموذج (أنظر الجدول رقم 3) سيتم تطبيق منهجية ARDL/bond test.

تعتبر منهجية ARDL/bond test بديلا لطريقة أنجل–غرانجر ذات المرحلتين والتي تقوم على التحقق فيما

إذا كان المزيج الخطي الناتج عن تقدير النموذج متكامل من الدرجة صفر I(0)، وبعبارة أخرى التأكد من أن سلسلة البواقي لنموذج الانحدار المقدر تكون مستقرة في المستوى، وينطوي هذا الأسلوب البديل على تقدير معالم النموذج في المدى الطويل والمدى القصير في معادلة واحدة، وبفرض العلاقة بين y متغير تابع و x متغير مستقل تتم صياغة النموذج وفقا للشكل الموالي: (Pesaran, 1996, p. 1)

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} C_t \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \epsilon_{t-1}$$

حيث: β_i و C_t تعبر عن معلمات التقدير قصير الأجل؛

و λ_1 تعبر عن معلمة التعديل أو تصحيح الخطأ والذي يعني سرعة العودة إلى القيمة التوازنية للمتغير التابع الناجمة عن التغيرات في الأجل القصير في المتغيرات المستقلة.

بينما يمكن إيجاد معلمات التقدير طويل الأجل وفقا للصيغة الآتية: $b = -\lambda_2/\lambda_1$، ويتميز أسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات المبطأة بعدة مزايا منها: (المصبح، 2013، صفحة 51)

- أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر أو متكاملة من الدرجة الأولى، أو متكاملة من نفس الدرجة؛ أي أنه يمكن تطبيقه عندما تكون درجة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات المدروسة؛

- أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى؛

- إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

ومما سبق يمكن صياغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي وفقا للشكل الموالي:

$$\mathbf{CPR_t} = -380{,}402 + 1{,}071*CPR_{t-1} + 0{,}021*GDP_{t-1} + 0{,}082*R_{t-1} + 5{,}754*INF_{t-1} + 4{,}351*EMP_{t-1}$$

-) (18.8250) (2.1193) (-0.7585) (2.8429) (1.1789) (1.4372)

$R^2 = 0.9993$ $F_{STAT} = 6546.524$ $(.): t - student$ $n = 28$

من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR نلاحظ:

- أن معالم النموذج بالنسبة لـ CPR_{t-1} و GDP_{t-1} و INF_{t-1} لها معنوية إحصائية عند مستوى 5% وهذا يدل على أن: الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي للسنة السابقة CPR_{t-1}، الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص الحقيقي للسنة السابقة GDP_{t-1} ومعدل التضخم للسنة السابقة INF_{t-1} تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي للسنة الحالية CPR_t بشكل طردي.

- أن معالم النموذج بالنسبة لـ R_{t-1}، و EMP_{t-1}، بالإضافة إلى الحد الثابت ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى 5% وهذا يدل على أن: الإيرادات الحكومية غير النفطية للسنة السابقة R_{t-1} ومعدلات التوظيف للسنة السابقة EMP_{t-1} لا تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي الخاص الحقيقي الحالي CPR_t.

- أن هناك جودة عالية للتوفيق والارتباط لأن $R^2 = 0.9993$ أي أن المتغيرات النموذج للسنة السابقة تفسر الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي للسنة الحالية بنسبة 99.93 %.

- أن النموذج له معنوية إحصائية كلية لأن إحصائية فيشر التي تساوي $F_{STAT} = 6546.524$ أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر $F(0.05،22،5) = 2.66$، وبالتالي النموذج ككل مقبول إحصائيا.

3.3.4 دراسة السببية بين المتغيرات:

لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (Lag) نستخدم عدة معايير، كما هو موضح في الجدول (04)، ومن خلال اختبار السببية لغرانجر Granger Causality إتضح أنه:

- أن الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص يسبب الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو $Prob = 0.0341$ أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %، وأن الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لا تسبب الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو $Prob = 0.0044$ أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %، أي أن هناك اتجاه وحيد للسببية من الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص إلى الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي.

- أن معدل التضخم يسبب الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو $Prob = 0.0045$ أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %، وأن الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لا تسبب معدل التضخم لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو $Prob = 0.1052$ أكبر من 0.05

عند مستوى معنوية 5 %، أي أن هناك اتجاه وحيد للسببية من معدل التضخم إلى الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي.

الجدول رقم 4: إختبار سببية لغرانجر.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 02/20/21 Time: 22:05
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

Dependent variable: CPR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	4.491517	1	0.0341
R	0.575384	1	0.4481
INF	8.082242	1	0.0045
EMP	1.389969	1	0.2384
All	23.27463	4	0.0001

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CPR	0.044342	1	0.8332
R	1.398837	1	0.2369
INF	4.270511	1	0.0388
EMP	6.190381	1	0.0128
All	15.27195	4	0.0042

Dependent variable: R

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CPR	8.106876	1	0.0044
GDP	1.003517	1	0.3165
INF	0.809246	1	0.3683
EMP	1.446547	1	0.2291

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CPR	2.624400	1	0.1052
GDP	2.847026	1	0.0915
R	3.016655	1	0.0824
EMP	7.646171	1	0.0057
All	10.71246	4	0.0300

Dependent variable: EMP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CPR	0.136814	1	0.7115
GDP	1.412566	1	0.2346
R	0.010976	1	0.9166
INF	2.066193	1	0.1506
All	7.462388	4	0.1134

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews 9.0**.

- كما أن الإيرادات الحكومية غير النفطية لا تسبب الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو Prob = 0.4481 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %، وأن الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي يسبب الإيرادات الحكومية غير النفطية لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو Prob = 0.1052 أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %، أي أن هناك اتجاه وحيد للسببية من الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي إلى الإيرادات الحكومية غير النفطية.

- أن معدلات التوظيف لا تسبب الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لأن قيمة احتمال إحصائية

كي دو Prob = 0.2384 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %، وأن الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لا يسبب معدلات التوظيف لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو Prob = 0.7115 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %، أي ليس هناك سببية في الإتجاهين بين الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي إلى معدلات التوظيف.

4.3.4 دالة الاستجابة ورد الفعل:

تعكس دالة الاستجابة لردة الفعل كيفية استجابة كل متغير من المتغيرات المختلفة في النموذج لأي صدمة عشوائية في أي تغير من متغيرات النموذج الأخرى مع مرور الزمن، والشكل التالي يوضح هذه الدالة بالنسبة لمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم 1: دوال الإستجابة ورد الفعل.

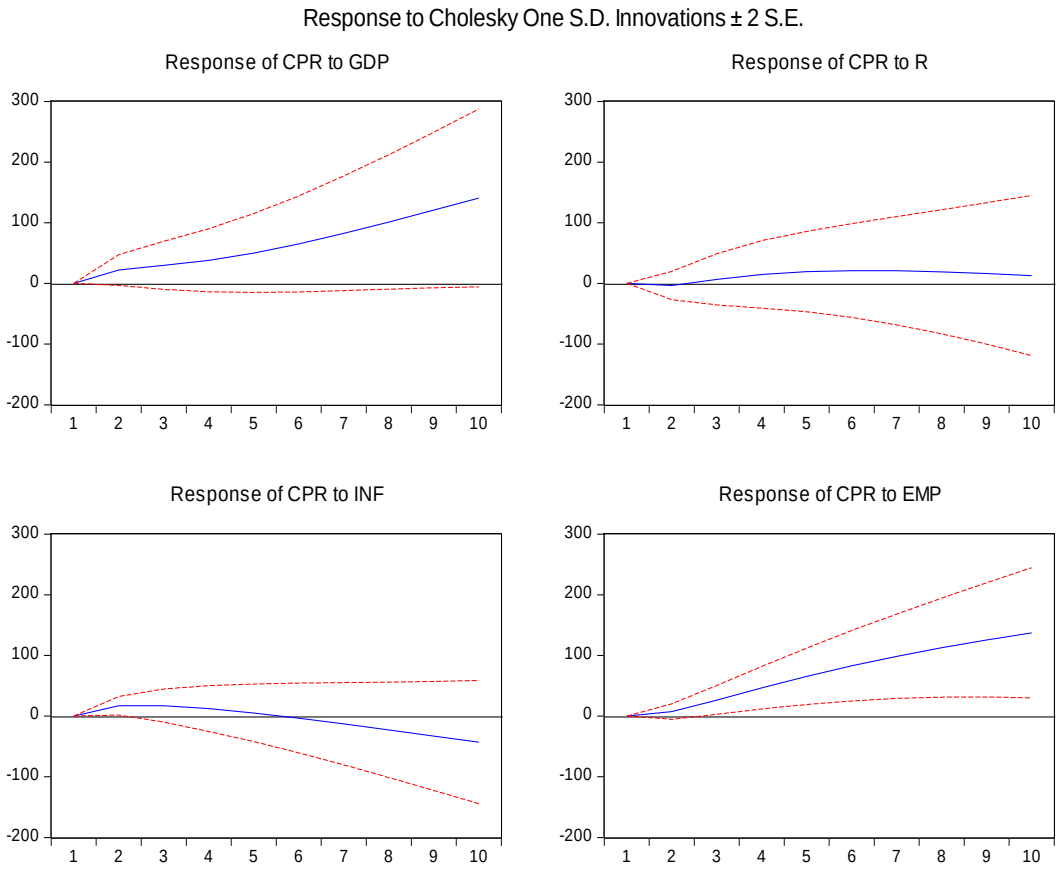

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews 9.0**.

من خلال الشكل رقم (01) يتبين أنه:

- بالنسبة لإستجابة رد الفعل الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص، كان أثرها معدوم في السنة الأولى ثم يرتفع إبتداء من السنة الثانية بشكل موجب مستمر إلى أن يصل إلى 140.80 في السنة العاشرة، وهذا يعني أن أي صدمة عشوائية في الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي بشكل موجب.

- بالنسبة لإستجابة رد الفعل الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الإيرادات الحكومية غير النفطية، كان أثرها معدوم في السنة الأولى ثم ينخفض بشكل سالب إلى أن يصل إلى - 3.56 في السنة الثانية، ثم ترتفع بشكل موجب إبتداء من السنة الثالثة لتصل إلى 20.82 في السنة السابعة، ثم تنخفض بشكل مستمر من السنة الثامنة إلى غاية السنة العاشرة ليصل إلى 12.79، وهذا يعني أن أي صدمة عشوائية في الإيرادات الحكومية غير النفطية تؤثر على الفعل الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي بشكل متذبذب.

- بالنسبة لإستجابة رد الفعل الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدل التضخم، كان أثرها معدوم في السنة الأولى ثم يرتفع في السنة الثانية بشكل موجب إلى أن يصل إلى 17.17 في السنة الثالثة، ثم ينخفض بشكل تدريجي إبتداء من السنة الرابعة إلى غاية السنة العاشرة ليصل إلى - 42.92، وهذا يعني أن أي صدمة عشوائية في معدل التضخم تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي بشكل عكسي ابتداء من السنة الرابعة.

- بالنسبة لاستجابة رد الفعل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدلات التوظيف، كان أثرها معدوم في السنة الأولى ثم يرتفع ابتداء من السنة الثانية بشكل موجب مستمر إلى أن يصل إلى 137.07 في السنة العاشرة، وهذا يعني أن أي صدمة عشوائية في معدلات التوظيف تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي بشكل موجب.

5.3.4 تحليل مكونات التباين:

يعتبر تحلل مكونات التباين إحدى الطرق لوصف السلوك الحركي للنموذج، حيث يقسم فيه تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى جزئين، يخص الجزء الأول منه المتغير نفسه، بينما يخص الجزء الآخر المتغيرات الأخرى في النظام، وبمعنى آخر فإن تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما يعزى للصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من

متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ، وبذلك يتسنى لنا معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد إلى خطأ في التنبؤ في نفس المتغير، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، ثم الوقوف على كيفية انتقال تأثير الصدمة التي تحدث في متغير معدل التبادل التجاري على كل متغير من متغيرات السياسة المالية المستخدمة، وذلك من خلال دوال الاستجابة. والجدول رقم (5) التالي يبين تحليل التباين المعني بالدراسة.

الجدول رقم 5: تحليل التباين.

Variance Decomposition of CPR:

Period	S.E.	CPR	GDP	R	INF	EMP
1	1.896986	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.744291	93.38026	3.826605	0.100052	2.261522	0.431558
3	3.428107	87.66005	6.113924	0.250397	2.603279	3.372350
4	3.992213	80.13545	8.287105	0.806697	2.159725	8.611026
5	4.454710	71.24817	10.95487	1.338282	1.569310	14.88937
6	4.828269	61.95299	14.24152	1.634055	1.151652	21.01978
7	5.123865	53.04479	18.00518	1.685250	1.029538	26.23525
8	5.352337	45.02683	21.99565	1.565965	1.200235	30.21132
9	5.524677	38.12547	25.96818	1.360061	1.596273	32.95002
10	5.651684	32.36425	29.74031	1.131193	2.132264	34.63199

Cholesky Ordering: CPR GDP R INF EMP

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews 9.0**.

من خلال الجدول رقم (05) إتضح أنه:

بالنسبة لنتائج تحليل التباين الخاص بالإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي المتأتي من الصدمات للمتغير نفسه، الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص، الإيرادات الحكومية غير النفطية، معدل التضخم، ومعدلات التوظيف، أن الإيرادات العامة تفسر 100% من توقع تباين الخطأ في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه، ثم تبدأ هذه النسبة بالإنخفاض التدريجي إبتداءا من السنة الثانية لتصبح 93.38 % لأن الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص أصبح يفسر 3.82 % من توقع تباين الخطأ، والإيرادات الحكومية غير النفطية أصبح يفسر 0.1% من توقع تباين الخطأ، ومعدل التضخم أصبح يفسر 2.26 % من توقع تباين الخطأ، ومعدلات التوظيف أصبح يفسر 0.43 % من توقع تباين الخطأ، ثم يستمر هذا الإنخفاض إلى أن يصل 32.36% بعد مرور عشر سنوات، بينما ترتفع نسبة توقع تباين الخطأ المفسر بالناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص إلى 29.74%، ومعدلات التوظيف إلى 34.63%،

بنسبة ضئيلة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى 1.13%، وتنخفض نسبة توقع تباين الخطأ المفسر بمعدل التضخم إلى 2.13%. وأن هذه النتائج تؤكد أهمية متغيرات الدراسة في تفسير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي خلال الفترات المختلفة.

4. خاتمة:

كشفت الدراسة النظرية والتطبيقية لتقدير علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (2018/1990). عن مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها في مايلي:

- يعد الاستهلاك الخاص مساهماً حقيقيا في عوامل النمو في الاقتصاد الجزائري، وتأثيره في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الوطني.

- تبين أن النموذج له معنوية إحصائية كلية، وبالتالي النموذج ككل مقبول إحصائيا. وهذا بالرغم من وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص من جهة، ومن جهة أخرى بين كل من الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص، ومستويات الأسعار التضخم والإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي للسنة السابقة. وعلاقة سالبة ليس لها معنوية إحصائية بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومعدلات التوظيف، والإيرادات الحكومية غير النفطية.

- من نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لتقدير علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، تبين أن الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي للسنة السابقة CPR t-1، والناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص الحقيقي للسنة السابقة GDP t-1 ومعدل التضخم للسنة السابقة INF t-1 تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي الحالي CPR t بشكل طردي.

- أن متغيرات النموذج للسنة السابقة تفسر الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي الحالي بنسبة 99.93%.

- من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لتقدير علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، تبين أن الإيرادات الحكومية غير النفطية للسنة السابقة R_{t-1} ومعدلات التوظيف للسنة السابقة EMP_{t-1} لا تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي للسنة الحالية CPR_t.

- بعد تطبيق اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality) أظهرت النتائج أن هناك اتجاه وحيد للسببية من الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص إلى الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي. كما أن هناك علاقة أخرى ذات اتجاه وحيد للسببية من معدل التضخم إلى الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي.

واتجاه وحيد للسببية من الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي إلى الإيرادات الحكومية غير النفطية، بالاضافة إلى أنه ليس هناك سببية في الإتجاهين بين الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي إلى معدلات التوظيف.

- بينت دالة الاستجابة ورد الفعل أن إحداث أي صدمة عشوائية في الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص وفي معدلات التوظيف تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي بشكل موجب. كما أن أي صدمة عشوائية في الإيرادات الحكومية غير النفطية تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي بشكل متذبذب، بالإضافة إلى أن أي صدمة عشوائية في معدل التضخم تؤثر على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي بشكل عكسي ابتداء من السنة الرابعة.

- عند تحليل مكونات التباين تبين أهمية متغيرات الدراسة في تفسير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي خلال الفترات المختلفة.

ويمكن أن ندرج كتوصيات شاملة لهذه الدراسة، وهي:

- ضرورة المحافظة على السلوك الاستهلاكي مع توجيهه، وزيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التنمية الاقتصادية.

- محاولة الاستفادة من تجارب بعض الدول في اتباعها سياسة تحفيز الاستهلاك الخاص وتوجيه نحو السلع والخدمات المحلية.

- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري ومصادر دخله، إذ أن الاعتماد على النفط وحده من شأنه أن يجعل الاقتصاد الوطني تابعاً لتقلبات اسعاره وإنتاجه داخلياً وللظروف العالمية الخارجية التي تتسبب بحصول الأزمات التي يتأثر بها القطاع النفطي في الداخل.

5. قائمة المراجع:

- أموري هادي كاظم، وسعيد عوض المعلم. (2001). تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظمات الطلب، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

- حمد الغدير، و رشاد الساعد. (1997). سلوك المستهلك. دار زهران للنشر ، عمان.

- خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي. (2006). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- سارة النويصر، و أحمد البكر. (2018). ورقة عمل لإدارة الأبحاث الاقتصادية، أثر الاستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية.

- سمير معوشي. (2007). مذكرة لنيل شهادة الماجستير. التحليل الكمي لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الأسري في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية. كلية الاقتصاد جامعة الجزائر، الجزائر.

- طارق الحاج. (2005). علم الاقتصاد ونظرياته. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

- عماد الدين أحمد المصبح. (2013). تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARDL. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، 7(1)، 51، جامعة القصيم، السعودية.

- عمر صخري. (2008). التحليل الاقتصادي الكلي (الطبعة السابعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- عمران بشرار، و مراد تهتان. (2001). أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول العربية، دراسة قياسية بإستعمال نماذج بانال. إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (صفحة 9). كلية الاقتصاد، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، المسيلة، الجزائر.

- فليج حسن خالف. (2007). الاقتصاد الكلي. عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان.

- محمد عبي حسين. (2005). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. دار النشر والتوزيع، عمان.

- محمود عبد الفضيل. (1982). مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- محمود الوادي وآخرون. (2007). الأساس في علم الاقتصاد، دار يازوري العلمية الفكرية للنشر والتوزيع، الأردن.

-Cotta, A. (1975). Dictionnaire de Science Economique (éd. 3), Maison Mame, France

- Pesaran, M. a. (1996). Working Paper. Testing for existence of a long-run relatinoship, Departement of Applied Economics, University of Cambridge, United Kingdom.